|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  المركز الجامعي نور البشير البيض  معهد |  |

**مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة**

**تحت عنوان:**

|  |  |
| --- | --- |
| **من اعداد الطلبة:** | **تحت اشراف:** |

**لجنة المناقشة:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  |  |  |
|  |  |  |
|  |  |  |

# الاهداء

الاهداء:

الاهداء 1: بريكي زهره

الاهداء 2: حساني فتيحه

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي خلقنا ورزقنا، وكرّمنا بنعمه، ووهبنا نعمة العلم، فبفضله تتم الأعمال.

أشكره سبحانه أن وفقنا لإنجاز هذا العمل، كما لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور المشرف الحاج المختاري، الذي تكرم بالإشراف على هذه المذكرة، وكان خير مرشد وموجه في هذا العمل.

وفي الختام، أتوجه بالشكر لكل من قدّم لي يد العون، من قريب أو بعيد، في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.



**تميد**

# تمهيد:

لكل مهنة خلفية نظرية تُبنى عليها، تشكّل الأساس المعرفي للمجال وفقًا لتحديد المفاهيم والمبادئ الأساسية وقواعد أصول المهنة. ويعتمد التدقيق المالي بدوره على جانب فني يتمثل في توفر معايير ممارسة المهنة، والكفاءة المهنية، والمهارات المالية للمدقق، بهدف كشف مختلف الأخطاء والتجاوزات المرتكبة، والتعبير عن مدى صدق وصحة القوائم المالية.

تغذّي عملية التدقيق المالي البيانات المالية بفحص دقيق وعميق، لتمنحها درجة عالية من الموثوقية. ويُعدّ التدقيق المالي الجسر الذي يربط بين معدّي البيانات المالية ومستخدميها، من خلال تقليص الفجوة الموجودة بينهما، وإضفاء المصداقية، ورفع درجة الثقة بتلك البيانات، حتى تُستخدم في اتخاذ قرارات مالية سليمة.

فالمدقق المالي مسؤول مهنيًا عن أعماله، ملتزمٌ بقواعد السلوك المهني من جهة، وبمعايير التدقيق التي تضبط الجانب الفني من عمله من جهة أخرى. وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية.

المبحث الاول: الإطار العام للتدقيق المالي في مؤسسة.

المبحث الثاني: دوره التدقيق المالي في دراسة تطبيقيه.

**المبحث الأول: الإطار العام للتدقيق المالي في المؤسسة**

# المبحث الأول: الإطار العام للتدقيق المالي في المؤسسة

## المطلب الأول: مفهوم التدقيق المالي وأهميته

### الفرع الأول: مفهوم التدقيق وفق المعايير الدولية

تم تعريف التدقيق المالي من قبل العديد من رواد الفكر المحاسبي والهيئات والمجالس المهنية، إلا أن جميع التعريفات تصب في نفس الهدف. ومن أبرز هذه التعريفات ما يلي:

1: - التدقيق، وبصورة رئيسية، هو فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة، بغض النظر عن هدفها أو حجمها أو شكلها القانوني. وقد عرّف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه "إجراءات منظمة من أجل الحصول وتقييم، وبصورة موضوعية، الأدلة المتعلقة بالقرارات الاقتصادية والأحداث، لتحقيق درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين، وإيصال النتائج إلى المستفيدين".

2: - لقد عُرف التدقيق أيضًا على أنه "أسلوب من أساليب الرقابة لفحص البيانات والمستندات والحسابات (الأنشطة المالية الخاصة بالمشروع)، وذلك للحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقًا للقواعد والتعليمات السابقة تحديدها، ثم رفع التقرير لمن يهمه الأمر".

3: - كما يُعرَّف بأنه "فحص منظم من قبل شخص فني ومحايد للدفاتر والسجلات والمستندات، والحصول على الأدلة والقرائن اللازمة لإعداد الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة".[[1]](#footnote-1)

### الفرع ثاني: أهداف التدقيق المالي في مؤسسة

* أهداف تقليدية:
* التأكد من صحة ودقة البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر والسجلات
* اكتشاف ما قد يكون بالدفاتر والسجلات من أخطاء وغش
* تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق للمشروع
* الأهداف الحديثة:
* مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها
* تقييم نتائج الأعمال وفقًا للأهداف المرسومة
* تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية لمنع التبديد في جميع نواحي نشاط المشروع
* تحقيق أكبر عدد ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع
* الخروج برأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر

### الفرع ثالث: علاقة بين التدقيق المالي والحوكمة والشفافية المالية

**1 - تعزيز الحوكمة الرشيدة:**

يعد التدقيق المالي عنصرًا أساسيًا في تحقيق الحوكمة الرشيدة عبر مراقبة السياسات المالية وضمان التزامها بأفضل الممارسات الدولية. يساعد في تحديد الثغرات التشغيلية وتحسين الإجراءات لتعزيز المساءلة الإدارية.

**2- الشفافية المالية:**

يعمل التدقيق المالي على ضمان دقة التقارير المالية من خلال مراجعة مستقلة، مما يرفع مستوى الشفافية ويعزز ثقة المساهمين والمستثمرين. هذا يمكن الشركات من جذب الاستثمارات عبر إظهار مصداقية البيانات.

**3 - المساءلة والحد من الفساد:**

يكشف التدقيق عن المخالفات المالية (كالأخطاء المحاسبية أو الاحتيال)، ويقلل من مخاطر الفساد الإداري والمالي، خاصة عند دمجه مع آليات حوكمة فعالة مثل فصل الصلاحيات وتعزيز الرقابة الداخلية.

**4- تحسين الأداء المؤسسي:**

يقدم التدقيق المالي توصيات لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر المالي، مما يدعم استدامة الشركات وقدرتها التنافسية في السوق.

**5-التكامل بين الحوكمة والتدقيق:**

تعتمد الحوكمة الفعالة على نتائج التدقيق المالي لتقييم مدى تطبيق السياسات وتصحيح الانحرافات، مما يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للشركة. وتُعتبر الشفافية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الحوكمة الرشيدة في المؤسسات. ومن هذا المنطلق، يلعب التدقيق دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية من خلال توفير مراجعة مستقلة وشاملة للسياسات والإجراءات. وفقًا للاتحاد الدولي للحوكمة، فإن الشفافية تعزز الثقة بين الإدارة والمساهمين، مما يساهم في تحسين سمعة المؤسسة ويساعد على تحقيق الاستقرار المالي.

## المطلب الثاني: المراحل الأساسية لدوره التدقيق المالي

لكي تنفذ عملية التدقيق، لابد من اتباع مجموعة من الخطوات بغية تحقيق أهداف التدقيق من جهة، ولتحقيق أهداف الشركة من جهة أخرى. ومن خلال هذا المنطلق سيتم سرد أهم الخطوات التالية:[[2]](#footnote-2)

**أولًا: مرحلة التخطيط:**

يتم التخطيط لعملية التدقيق بما يضمن إجراء تدقيق ذات جودة ونوعية عالية، وبطريقة اقتصادية وذات كفاءة في الوقت المناسب، وفقًا لما قضت به معايير التدقيق، باتباع الخطوات التالية:

**1: تحديد أهداف التدقيق والمتمثلة في:**

أ-هدف تدقيق الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها بنسب معينة، تتمثل في التحقق من تطبيق الشركات للأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية التي تخضع لها وفقًا لأنظمتها الخاصة تطبيقًا كاملًا، وأنه ليس في تصرفاتها المالية ما يتعارض مع تلك الأنظمة واللوائح.

ب-هدف تدقيق الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها بنسب معينة في الرقابة على حسابات هذه الشركات، للتحقق من تطبيقها لما يرد في أنظمتها الأساسية من أحكام، وما ينص عليه نظام الشركات وأي أنظمة أخرى.

2: تحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف التدقيق: يتم تحديد الإجراءات اللازمة وفحوص التدقيق كما يلي:

أ- حصول على القوائم المالية واللوائح والأنظمة المالية

يتم مخاطبة الشركات والجهات المشمولة بالرقابة لتزويد الديوان بالقوائم المالية والأنظمة واللوائح والتعديلات التي تتم عليها بصفة سنوية، وذلك قبل نهاية السنة المالية.

**التعرف على طبيعة أعمال الشركة:**

ويتم ذلك من خلال الإدارة والمدقق، حيث يعتبر إصدار التكليف بالمهمة بداية عملية التخطيط من قبل المدقق أو المدققين لتدقيق الشركة معد الفحص. ويجب أن يقوم المدقق بالخطوات الآتية قبل بدء المهمة وخلالها للتعرف على طبيعة عمل الشركة:

* الاطلاع على الأنظمة واللوائح والصلاحيات التي تحكم عمل الشركة محل التدقيق الموجودة في الملف الدائم
* الاطلاع على الهيكل التنظيمي للشركة
* الاطلاع على التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الشركة المرفق بالقوائم المالية
* الاطلاع على التقارير المالية للجهات المشابهة في نفس الحقل

**ت- إعداد برنامج التدقيق:**

برنامج التدقيق هو برنامج تفصيلي شامل للعمل الذي سيتم إنجازه من قبل فريق التدقيق، ومحدد به الإجراءات التفصيلية للتدقيق لضمان تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة وفعالية.

**ما يجب أن يحتويه البرنامج، ومنها على سبيل المثال:**

* تحديد الغاية أو الهدف من كل إجراء أو فيما يتطلبه التدقيق
* تعريف بالكلمات أو المصطلحات والمفاهيم التقنية المستخدمة في برنامج التدقيق
* مراعاة معايير التدقيق المتعارف عليها من التدقيق والالتزام بما يتضمنه أدلة التدقيق الصادرة عن الهيئة

**2-مرحلة دراسة مكونات نظام الرقابة الداخلية:**

تهدف هذه المرحلة إلى الحصول على فهم كافٍ لمكونات نظام الرقابة الداخلية الموجودة بالشركة، من أجل تقييم ذلك النظام وتحديد حجم العينة. وكلما كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفًا، زادت الحاجة إلى زيادة حجم العينة والتوسع في بنود القوائم المالية.

**3- مرحلة تنفيذ عملية التدقيق:**

تبدأ المرحلة بوصول المدققين إلى مقر الشركة المسؤولين بها، وتسليم خطاب المهمة لهم مع تقديم شرح موجز عن طبيعة المهمة وهدف التدقيق. وبعد ذلك، يقوم المدققون بالخطوات التالية:

1-الفحص الروتيني السنوي:

أ-إجراءات تدقيق:

* متابعة ما تم توفيره من قائمة الطلبات التي تم إرسالها للشركة قبل بدء العمل الميداني
* الحصول على صلاحية الدخول على نظام المحاسب الآلي للشركة
* تقديم قائمة طلبات تفصيلية لبعض الحسابات، تبين ضرورة فحصها من خلال التحليل المبدئي
* يجب أن يتم فحص التزام الشركة بالأنظمة واللوائح وتحديد مدى تأثير التصرفات المخالفة لتلك الأنظمة على نتائج التدقيق

**ب- أوراق العمل:**

أوراق العمل هي دليل الإثبات المنظم، الذي يتضمن على سبيل المثال: برامج التدقيق، والإجراءات، والفحوص، والدراسات اللازمة لها، ونتائجها، والمعلومات التي يعتمد عليها المدقق في تأييد ملاحظاته.

**2- فحص الحالات العامة:**

**وتتمثل في حالات مالية:**

- أحداث وموضوعات خاصة بناءً على توجيهات:

عند صدور توجيهات أو تعليمات من أصحاب الصلاحية بالهيئة أو من جهات خارجية تخص موضوعًا معينًا، يتم توفير البيانات والمستندات اللازمة، وإعداد برنامج مبدئي يحدد أهداف الفحص، بعد الحصول على موافقة صاحب الصلاحية، وتحديد المهمة، مدتها، والمدققين المناسبين لتلك المهمة، ومن ثم التوجه للشركة لعمل استقصاء ومسح، ومن ثم تحديد برنامج تدقيق تفصيلي لبحث الموضوع، وإعداد تقرير بنتائج الفحص يتم رفعه لصاحب الصلاحية.

**فحص موضوعات تكشف أثناء الفحص الروتيني:**

عند اكتشاف موضوع معين أثناء إجراء الفحص الروتيني السنوي للشركات، يتم الرفع لصاحب الصلاحية بالهيئة للحصول على التوجيهات اللازمة بشأن كيفية التصرف فيه، إما بمخاطبة الشركة أو الجهات المسؤولة بخطاب مستقل، ومتابعة ما سيتم بشأن ذلك الموضوع.

**رابعا: مرحلة إعداد التقرير:**

يُعتبر التقرير محصلة ونتيجة للخطوات السابقة، حيث يتضمن نتائج تدقيق حسابات الشركات المشمولة برقابة الهيئة أو الديوان.

وتقتضي معايير التدقيق العامة ضرورة مراعاة العناية المهنية الكافية عند كتابة التقرير، والالتزام بمعايير العمل من حيث:

* -ضرورة ملاءمة التقرير
* -تمثيله لأدلة الإثبات المتوفرة

ويجب على المدقق أن يُعد في نهاية كل مهمة تدقيق تقريرًا بالنتائج التي توصل إليها، مدعّمًا بالأساليب النظامية أو المهنية الأخرى.

دكتور تقرارات، يزيد وبن عيشي بشير، حوكمة الشركات: محاسبية ومالية، النشر الجامعي، تلمسان، 2021، ص: 20 و53.

د. يزيد بن عيشي، رقابة التدقيق المحاسبي والمالي وفق المعايير التدقيقية الجزائرية والدولية، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، 2023، ص: 24.

د. يزيد بن عيشي ومرجع سابق، ص: 62–73.

**المبحث الثاني: دورة التدقيق المالي في دراسة تطبيقية**

# المبحث الثاني: دورة التدقيق المالي في دراسة تطبيقية

**أولا: إعداد ميزانية مالية مختصرة**

1. جدول الميزانية المالية المختصرة للأصول لسنة 2015-2016

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الســـــنوات/الأصــــــول | 2015 | 2016 |
| الأصول غير الجارية | 3684550024.27 | 730716,51 |
| التثبيتات المعنوية | 3684550024.27 | 91066720496,18 |
| التثبيتات العينية | 00 | 00 |
| التثبيتات المالية |  |  |
| مجموع الأصول غير الجارية | 368745599.27 | 9107403212.69 |
| الأصول الجارية | 9355660175.42 | 995142367.83 |
| مجموع الأصول | 7314115179.69 | 10102545580.52 |

2- جدول الخصوم لسنتي 2015 و2016

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنوات/خصوم | 2015 | 2016 |
| الأموال الدائمة | 5277831186.63 | 7516641502.1 |
| الأموال الخاصة | 4221985567.98 | 6371699762.57 |
| خصوم غير جارية | 1055845618.65 | 1144944739.53 |
| خصوم جارية | 2036283993.06 | 2585904072.42 |
| مجموع الخصوم | 7314115479.69 | 10102545580.52 |

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الميزانية المالية المعتمدة من قسم مالية والمحاسبة.

**ثانياً: تحليل بواسطة مؤشرات مالية**

1-جدول حساب مختلف أنواع رأس مال العامل سنة 2015 و2016.

# البيانات المالية لسنتي 2015 و 2016

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| البيان/السنوات | 2015 | 2016 |
| أموال دائمة | 5277831186.63 | 7516641502.1 |
| أموال ثابتة | 36987455094.27 | 9106672496.18 |
| رأس العامل الدائم | 1590376182.36 | 1590030994.08 |
| أموال خاصة | 4221985567.98 | 6371699762.57 |
| أموال ثابتة | 3689455004.27 | 9106672496.18 |
| رأس المال العامل الخاص | 534550563.71 | 2734972733.61 |
| أصول متداولة | 935660175.42 | 995142367.83 |
| رأس المال العام الاجمالي | 935660175.42 | 955142367.83 |
| ديون طويلة الأجل | 1055845618.65 | 11441941739.53 |
| ديون قصيرة الأجل | 2036283993.06 | 2585904078.42 |
| رأسمال العامل الأجنبي | 3092129611.71 | 3730845817.95 |

من خلال النتائج المتحصل عليها بعد حساب أنواع رأس مال العامل وتصنيف النتائج في الجدول.

1. **رأس مال العامل الدائم:**

من خلال الجدول، نلاحظ أن رأس مال العامل الدائم قد ارتفع، إلا أنه في سنتين سُجلت قيم سالبة، وهو ما يدل على أن الأموال الدائمة لدى المؤسسة تفوق أصولها الثابتة.

ومن خلال حساب رأس مال العامل الدائم من منظور "أسفل الميزانية" – والذي يعطي نفس النتيجة كما في منظور "أعلى الميزانية" – يتبين لنا أن الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، أي أن الأصول المتداولة القابلة للتسديد في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات القصيرة الأجل.

1. رأس مال العامل الخاص:

من خلال الجدول، نلاحظ أن رأس مال العامل الخاص كان سالباً خلال سنوات الدراسة، ما يُفسر أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة، أي أن هناك اعتماداً على الجزء المتبقي من الأموال الدائمة، والمتمثل في القروض طويلة الأجل.

1. رأس مال العامل الإجمالي:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس مال العامل الإجمالي كان موجباً خلال سنتين، وهو في تزايد، وذلك نظراً لتزايد القيم المتعلقة بالاستغلال والقيم الجاهزة. وعند مقارنته برأس مال العامل الأجنبي، يتّضح أن المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة.

ج- رأس مال العامل الأجنبي:

من خلال الجدول، نلاحظ أن قيمة رأس مال العامل الأجنبي منخفضة مقارنة بالأموال الخاصة في سنتي 2015 و2016، وهو ما يدل على أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، أي دون تدخل الأطراف الخارجية في سياساتها المالية.

1. **احتياجات رأس مال العامل الدائم:**

على المؤسسة أن تغطي مخزوناتها وديونها (المديونة) بالديون قصيرة الأجل. فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين، فإن ذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تتجاوز مدة دورة واحدة.

وتتغير احتياجات رأس مال العامل الدائم من سنة إلى أخرى، تماشياً مع تغير نشاط المؤسسة.

جدول حساب احتياجات رأس مال العامل:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الأصول المتداولة قيم جاهزة | 2015 | 2015 |
| الديون قصيرة الأجل  سلفات مصرفية | 9451009.99 | 899008666.1 |
| احتياجات رأس مال العامل | / | / |

إعداد طلبـــةٍ بالاعتمـــاد علـــى الميزانية الماليـــة المقدمـــة مـــن قســـم الماليـــة ومحاسبـــة سونلغاز

ثالثاً = تحليل عناصر نسبة النشاط المالية

**نسبة التحويل**

ب- نسبة تمويل الدائم

جدول لحساب نسبة التمويل الدائم

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الســنوات | 2015 | 2016 |
| الأصول الدائمة | 5277831187 | 751664150.2 |
| الأصول غير متداولة | 3687455004.27 | 910667249.18 |
| نسبة التحويل الدائم | 143.12 | 82.53 |

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تحويل الدائم في سنة 2015 كانت 100%، وفي سنة 2016 أقل من 100%، الأمر الذي يدل على أن المؤسسة تغطي جزء من الأصول الثابتة بقروض قصيرة الأجل، الأمر الذي يجعل المؤسسة لا تعتمد على الوفاء بالتزاماتها.

**جدول نسبة تمويل خاص**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | 2015 | 2016 |
| البيانات | 4221985567.98 | 6371699762.57 |
| الأموال الخاصة | 3687455004.27 | 9106672496.18 |
| نسبة تمويل الخصاص | 141.49 | 69.96 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على الميزانية المالية المقدّمة من قسم المالية والمحاسبة – سونلغاز.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الخاص في سنة 2015 كانت تفوق 100%، بينما في سنة 2016 كانت أقل من 100%.وهذا يعني أن الأموال الخاصة في سنة 2016 لم تكن كافية لتغطية الأصول الثابتة.وتُظهر هذه النسبة ما تحتاجه المؤسسة من قروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال.

ج- نسبة المديونية:

جدول نسبة المديونية:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| البيان/السنوات | 2015 | 2016 |
| صافي الديون | 3092129611.71 | 3730845817.95 |
| الأصول | 7314115179.69 | 10102545580.52 |
| النسبة المعدلة | 42.27 | 36.92 |

تتضح من خلال الجدول أن نسبة مديونية أقل من 50% خلال السنتين 2015 و2016 مما يدل أن المؤسسة لم تغطي كل موجوداتها بالأموال الخارجية مما يجعل المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

**د- نسبة استقلالية مالية:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| البيان/السنوات | 2015 | 2016 |
| أموال خاصة | 4221985567.98 | 6371699762.57 |
| مجموع الديون | 3092129611.71 | 373084517.95 |
| نسبة استقلالية مالية | 136.53 | 170.78 |

نلاحظ من خلال الجدول بعد حساب نسبة الاستقلالية المالية في سنتي 2015 و2016 تتعدى 100٪ وهذا يجعل المؤسسة مستقلة ماليا وتتعامل بمرونة مع الدائنين.

## المطلب الثاني: تطبيق عملي لدورة التدقيق المالي داخل المؤسسة

### الفرع الأول: تحليل مدى تطبيق المعايير الدولية للتدقيق داخل المؤسسة

تعتمد مؤسسة سونلغاز على مجموعة من المعايير الدولية للتدقيق، وهي:

1-المعيار 230 – التوثيق (إعداد أوراق عمل التدقيق): يُدرج ضمن إجراءات الوقاية الداخلية، ويهدف إلى توثيق خطوات التدقيق كعملية تخطيط وتنفيذ.

2-المعيار 250 – دراسة القوانين واللوائح: يضع أسسًا تتعلق بمسؤولية المدقق تجاه الأنظمة واللوائح السائدة خاصة المالية منها.

3- المعيار 450 – تقييم البيانات الخاطئة: يحمّل المدقق مسؤولية تقييم أثر التحريفات لتكوين رأي دقيق حول القوائم المالية.

4- المعيار 700 – تكوين رأي وإعداد تقارير: يُستخدم للوصول إلى رأي فني محايد ونتائج تدقيق تُقدَّم للأطراف المعنية، ويشمل: إبداء الرأي حول الالتزام بالمبادئ المحاسبية، والإلمام بجوانب القوائم المالية (وحدة الرأي).[[3]](#footnote-3)

### الفرع الثاني: أدوات وتقنيات التدقيق المالي

1: الاستفسار وطرح الأسئلة: هي العملية التي يتم من خلالها الحصول على معلومات وملاحظات معينة بهدف جمع معلومات معينة. وتعتبر من أبسط تقنيات التدقيق حيث يقوم المدقق بطرح مجموعة من الأسئلة على بعض الأشخاص العاملين في الشركة.

2: المراقبة والملاحظة: هي وسيلة لجمع البيانات حول موضوع معين من خلال المراقبة وتسجيل الإجراءات والخطوات المتبعة بعناية من دون تدخل من المدقق. يشمل ذلك الأنشطة والعمليات المكتبية والظروف البيئية أيضًا.

3: التفتيش وفحص الأدلة: هي العملية التي يقوم من خلالها المدققون بالتحقق من أن تفاصيل المشروع تتوافق مع أسسه وضوابطه من خلال تحقق من مدى تنفيذ الضوابط بانتظام وتسجيلها بدقة. يمكن استخدام أسلوب التفتيش لتقييم بعض الخصائص المحددة للسياسات والعمليات والتحقق من تدابير الرقابة.

4: مراجعة الأداء: هي العملية التي يتم من خلالها تقييم عمل الموظف وأداءه وتطبق عندما تعجز طرق التدقيق السابقة مثل جمع المعلومات والمراقبة والملاحظة والتفتيش اليدوي وفحص الأدلة بتحديد مدى الالتزام بضوابط العمل وتطبيقها بشكل صحيح.

5: التدقيق باستخدام الحاسوب: هي عملية تحليل مجموعة كبيرة من البيانات باستخدام الحاسوب حيث يتم استخدام برنامج خاص للنظر في دفتر الأستاذ العام أو قاعدة البيانات لاكتشاف انحرافات غير عادية أو أخطاء أو ربما عمليات احتيالية.[[4]](#footnote-4)

### الفرع الثالث: النظام المالي والمحاسبة الرقابية

ميزانية 2016 :

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| المبالغ الصافية | متهالكات خسائر القيمة | المبالغ الإجمالي | الأصول |
|  |  |  | الأصول غير الجارية: |
|  |  |  | فارق الشراء |
|  |  |  | التثبيتات المعنوية |
|  |  |  | مصاريف التنمية القابلة للتثبيت |
| 0,00 | 241018,95 | 241 018,95 | برمجيات مستعملة و ما شابهها |
| 730716,51 |  | 730 716,51 | التثبيتات المعنوية الأخرى |
|  |  |  | التثبيتات العينية |
| 1 950 069,32 |  | 1 950 069,32 | الأراضي |
| 3 975 371,30 | 2 793 232,38 | 6 768 603,68 | عمليات تهيئة و تهيئة الأراضي |
| 549 010 915,76 | 65 627 638,79 | 614 554,55 | البنايات و العقارات |
| 8 433 415 486,10 | 3 237 622 459,33 | 8 433 415 486,10 | المنشآت التقنية، المعدات و الأدوات |
| 118320653.7 | 480 676,14 | 764 148 313,35 | تثبيتات عينية أخرى |
|  |  | 3 071 885 475,82 | التثبيت الجاري إنجازها |
|  |  |  | التثبيتات المالية |
| 9 107 403 212,69 | 3 786 375 025,59 | 12 893 778 238,28 | مجموع الأصول غير الجارية |
|  |  |  | الأصول الجارية: |
| 115 197,43 |  | 115 197,43 | المخزونات و المنتجات قيد الصنع |
|  |  |  | الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة |
| 868 798 243,56 | 53 294 498,59 | 922 092 742,15 | الزبائن |
| 75 602 407,56 | 226 233,26 | 75 282 640,82 | المدينون الآخرون |
| 585 150,14 |  | 585 150,14 | الضرائب |
| 0,00 | 0,00 | 0,00 | الأصول الأخرى الجارية |
|  |  |  | الموجودات وما يمثلها |
|  |  |  | توظيفات و أصول مالية جارية |
| 50 041 369,14 | 182 898,28 | 50 224 267,42 | أموال الخزينة |
| 995 142 367,83 | 53 703 630,13 | 1 048 845 997,96 | مجموع الأصول الجارية |
| 10 102 545 580,52 | 3 840 078 655,72 | 13 942 624 236,20 | المجموع العام للأصول |

**جدول الخصوم والمبالغ الصافية**

|  |  |
| --- | --- |
| الخصوم | المبالغ الصافية |
| رؤوس الأموال الخاصة: |  |
| رأس المال الصادر (أو حساب المستغل) | 5 658 790 591,23 |
| رأس المال غير المطلوب |  |
| العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) | 628 754 510,14 |
| فارق إعادة التقييم | 84 154 661,20 |
| النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) | 0,00 |
| رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد | 0,00 |
| مجموع رؤوس الأموال الخاصة | 6 371 699 762,57 |
| الخصوم غير الجارية: |  |
| القروض و الديون المالية | 13 716 435,76 |
| الضرائب (المؤجلة و المرصود لها) |  |
| المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا | 1 131 225 303,77 |
| مجموع الخصوم غير الجارية | 1 144 941 739,53 |
| الخصوم الجارية: |  |
| الموردون و الحسابات الملاحقة | 802 395 860,69 |
| الضرائب | 18 554 566,95 |
| الديون الأخرى | 1 764 953 650,78 |
| خزينة الخصوم | 0,00 |
| مجموعة الخصوم الجارية | 2 585 904 078,42 |
| المجموع العام للخصوم | 10 102 545 580,52 |

ميزانية 2015:

|  |  |
| --- | --- |
| الخصوم | المبالغ الصافية |
| رؤوس الأموال الخاصة |  |
| رأس المال الصادر(أو حساب المستقل) | 3743929025,25 |
| رأس مال غير مطلوب |  |
| العلاوات والإحتياطات | 207996056,96 |
| فارق اعادة التقييم | 241529291,2 |
| اانتيجة الصافية(النتيجة الصافية حصة المجمع) |  |
| رؤوس الأموال الخاصة الاخرى | 28531194,57 |
| مجموع رؤوس الأموال الخاصة | 4221985567,98 |

الأصول:التثبيتات الأخرى ، العينية الأخرى 118320653,7

**البيان المالي**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| البند | ملاحظة | 2016 | 2015 |
| المبيعات والمنتجات الملحقة |  | 1 251 966 807,26 | 1 295 198 296,97 |
| تغيرات مخزونات المنتجات النهائية وتحت الإنجاز |  | 0,00 |  |
| منح الاستغلال |  | 0,00 |  |
| إجمالي إنتاج السنة |  | 1 251 966 807,26 | 1 295 198 296,97 |
| المشتريات المستهلكة |  | -831 734 599,27 | 783 577 719,65 |
| الخدمات واللوازم الخارجية المستهلكة |  | -420 333 641,40 | 532 990 701,99 |
| الاستهلاك الإجمالي للسنة |  | -1 252 068 240,67 | 1 316 568 421,64 |
| القيمة المضافة للاستغلال |  | -101 433,41 | --21 370 124,67 |
| أعباء الموظفين |  | -436 058 221,98 | --443 497 480,26 |
| الضرائب والرسوم وما في حكمها |  | -24 625 232,00 | 21 652 164,00 |
| النتيجة الخام للاستغلال |  | -460 784 887,39 | 486 519 768,93 |
| منتجات تشغيلية أخرى |  | 197 764 351,11 | 178 380 379,06 |
| أعباء تشغيلية أخرى |  | -3 518 878,31 | --2 618 148,26 |
| مخصصات الإهلاك والمؤونات وخسائر القيمة |  | -362 578 252,70 | 303 944 502,32 |
| استرجاع خسائر القيمة والمؤونات |  | 61 184 173,10 | 4 751 940,28 |
| النتيجة التشغيلية |  | -567 933 494,19 | -609 950 100,17 |
| النتيجة المالية |  | 0,00 |  |
| النتيجة العادية قبل الضرائب |  | -567 933 494,19 | 609 950 100,17 |
| الضرائب المستحقة على النتائج العادية |  | 0,00 |  |
| ضرائب أخرى على النتائج |  | 0,00 |  |
| إجمالي منتجات الأنشطة العادية |  | 1 510 915 331,47 | 1 478 330 616,31 |
| إجمالي أعباء الأنشطة العادية |  | -2 078 848 825,66 | -2 088 280 716,48 |
| النتيجة الصافية للأنشطة العادية |  | -567 933 494,19 | -609 950 100,17 |
| النتيجة الصافية للسنة المالية |  | -567 933 494,19 | -609 950 100,17 |

**خاتمة**

# خاتمة:

**قائمة المصادر والمراجع**

# قائمة المصادر والمراجع:

المستحدثة الخطيرة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 18 مايو 2017.

**أطروحات الدكتوراه:**

1. حماس محمد، "جرائم الفساد المالي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص. 254.

2. لويزة نجار، "التصدي المؤسسي والجزائي لظاهرة الفساد"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأخوة منتوري، الجزائر.

**مذكرات الماجستير:**

1. سفيان مروي، "مدى فعالية أساليب رقابة الصفقات العمومية على ضوء قانوني الصفقات العمومية والوقاية من الفساد ومكافحته"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، الجزائر.

**فهرس المحتويات**

# فهرس المحتويات:

**ملخص الدراسة**

# ملخص الدراسة:

1. خير الناس، جمال الدين ويوسفي إبراهيم تقييم ممارسات التدقيق المالي بالمؤسسة ودوره على تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، سنة 2021-2022، ص. 5و6. [↑](#footnote-ref-1)
2. حميد غالمي، سفيان يحياوي، تأثير تقارير المدقق المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة: 2019–2020، ص2. [↑](#footnote-ref-2)
3. الدكتور يزيد تكررت، والدكتورة خير زقيب، مرجع سابق، ص. 990. [↑](#footnote-ref-3)
4. الدكتور كيموش بلال، التدقيق البنكي، دار حميثر للنشر، مصر، الطبعة الأولى 2021، ص 146-147. [↑](#footnote-ref-4)